مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١٩)

موقف الشهاب الخفاجى المتوفى (١٠٦٩هـ/١٦٥٩م) من القراءات القرآنية المتواترة من خلال حاشيته على تفسير الإمام البيضاوى

"دراسة وصفية نقلية"

إعداد

الباحث / رجب عبد الواحد فرج على
شعبة الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية - كلية الآداب

تحت اشراف

أ.د / محمد السيد عزوز
أستاذ النحو والصرف والعروض
ووكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب سابقاً
كلية الآداب - جامعة المنوفية

ابريل ٢٠١٦م
العدد (١٠٥)
السنة ٢٧

http://Art.menofia.edu.eg *** E-mail: rifa2012@Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موقف الشهاب الخفاجي المتوفى(١٠٦٩ هـ - ١٦٥٩ م)من القراءات القرآنية المتواترة من خلال حاشيته على تفسير الإمام البيضاوي دراسة وصفية نقدية

الباحث / رجب عبد الواحد فرج علي

شعبة الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية كلية الآداب

تحت اشراف

أ.د/ محمد السيد عزوز

أستاذ النحو والصرف والعروض - كلية الآداب - جامعة المنوفية

المبحث الأول: معيار الرد لفقد شرط من شروط صحة القراءة .

ذكرت في الفصل الثالث بعض معايير القبول عند الشهاب الخفاجي رحمه الله للقراءات القرآنية،وها أنا أذكر في هذا المبحث بعض المعايير التي من أجلها رد هذه القراءات وهي في مجملها محل اتفاق عند جمهور العلماء، و غالب الرفض يدور في مجمله تحت الشذوذ والمخالفة لطبيعة الغربية ، فقد يرد القراءة لشذوذها وضعفها ،وقد يردها لأسباب نحوية ، وقد يردها لأسباب نحوية وصوتية .

أولاً:

الرد بسبب فقد شرط من شروط صحة القراءة المعروفة من ذلك قوله تعالى(الحمدَ لله)[1] بالنصب على إضمار فعل[2]

قال الشهاب٣(قراءة النصب هنا شاذة منسوبة لهرون بن موسى العتكي ، والقراءة الشاذة يستدل بها النحاة ، والنصب على المصدرية بفعل محذوف تقديره نحمد بنون الجماعة لأنه مقول على ألسنة العباد ومناسب . لقوله تعالى﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ فقد رد الشهاب هذه القراءة مع أنها وافقت وجهاً في العربية ،ووافقت

[1] سورة الفاتحة٢/١

[2] البحر ١٨/١،والقرطبي١٣٥/١،ومعاني الفراء٣/١،والتبيان ٥/١،وإعراب القرآن للنحاس١٢/١،وإعراب القراءات الشواذ٨٧/١.

[3] الحاشية ٨١/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رسم المصحف إلا أنها ضعيفة السند.(وهذه لغة من لا يلتفت إليه ولا يتشاغل بالرواية عنه كما قال أبو إسحاق الزجاج)[٤]

ومثلها أيضاً قوله تعالى﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ﴾[٥] (بالنصب [٦])

يقول الشهاب[٧](قرئ بالنصب على القطع ، وكونه على المدح مستفاد من المقام إذا قدر أمدح وليس بمتعين فقد يقدرغيره كأنم وأذكر وأعني ونحوه، وهذه قراءة زيد بن عليّ ، وهي من الشواذ وضعفت بالاتباع بعد القطع إلا أنه قيل إنّ زيداً قرأ بنصب الرحمن الرحيم أيضاً فلا ضعف فيها)

قراءة زيد بن علي هذه التي ذكرها الشهاب رحمه الله بالنصب في (ربَ) قراءة فصيحة، وهي منصوبة على المدح كما ذهب الشهاب رحمه الله إلى ذلك، والسبب أن المقام مقام مدح وعقيدة المسلمين ترى أن الله تعالى ممدوح دوماً ،وهذه القراءة مع فصاحتها إلا أنها ضعيفة بسب الإتباع بعد القطع في قوله تعالى (الرحمنِ الرحيمِ مالكِ)،و ذلك أن النحاة اختلفوا في الإتباع بعد القطع فمنهم من أجازه وقال: ليس فيه إلا الفصل بين الصفة والموصوف،ومنهم من منعه وقال :الأصل في صفة الذم والمدح والترحم القطع لأن المقصود الإخبار بحاله وصفته بعد ما تم الإخبار عنه بفعله ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد العاقل وأنت قد جئت بالعاقل للمدح فقد حصل إخبارك بالمرور، ثم جئت بعد ذلك بكلاك تقصدبه غير الكلام الأول وهو المدح والتعظيم، إلا أن العرب أجرته فعلاً،لأنه يفهم منه في الأول صفة،فجرى لذلك مجرى ما جئ للبيان من الصفات ، فإذا قطعوا وجاؤوا على القياس، فيكون رجوعهم بعد ذلك إلى النعت نقضاً للغرض،ويجري هذا مجرى العودة على المعنى بعد الفظ ، والعودة على اللفظ بعد المعنى، والعودة إلى المعنى بعد اللفظ صحيحة لاخلاف فيها، ولا يجوز العكس لأنه خروج عن القياس ونقض للغرض، وقد اختلف الناس في هذا أيضاكما اختلفوا في الفصل الأول، والأقوى ألا يتبع بعد اللفظ

---

[٤] انظر معاني القرآن للزجاج١/٤٥.
[٥] سورة الفاتحة١/٢
[٦] البحر١/١٩،والكشاف١/٤٣،والمحرر١/١٠٠،وإعراب القراءات الشواذ١/٨٩،والحاشية١/٩٥.
[٧] انظر الحاشية١/٩٥

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والا يعاد على اللفظ بعد العودة على المعنى [٨] ،وفي البحر ان الأهوازي حكى فقال(في قراءة زيد بن علي على أنه قرأ (رَبَّ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ (بنصب الثلاثة فلا ضعف إذن)[٩]

وكذا قول الحق جل وعلا :﴿ ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾)[١٠]

قرأ ابن محيصن[١١] : (ثم أطره) بإدغام الضاد في الطاء.

وتوجيها لهذا القراءة قال الإمام الزمخشري[١٢]، وتبعه البيضاوي[١٣]:

"وقرأ ابن محيصن: فأطره، بإدغام الضاد في الطاء، كما قالوا : اطجع وهي لغة مرذولة، لأن الضاد من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها، وهي حروف (ضم شفر)...".

وقال البيضاوي :"وأطره: بإدغام الضاد، وهو ضعيف، لأن حروف (ضم شفر) يدغم فيها ما يجاورها دون العكس...".

قال الشهاب:"قوله: "بإدغام الضاد وهو ضعيف)...هذا مما تبع فيه الزمخشري وليس بصواب، فإن هذه الحروف أدغمت في غيرها، فأدغم أبو عمرو الراء في اللام، في : "نغفر لكم"[١٤]، والضاد في الشين في : (لبعض شأنهم) [١٥]، والشين في السين في : (العرش سبيلا) [١٦]، وأدغم الكسائي الفاء في الباء في :(نخسف

---

[٨] شرح ابن عقيل٢/٢٠٤،وشرح الرضي على الكافية حيث قال ارضي(إذ الأتباع بعد القطع قبيح، والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما، نحو: الحمد لله)٢/ ٣٢٣ وانظر البحر١٣٢/١.

[٩] انظر البحر ١٣١/١، ١٣٢ بتصرف.

[١٠] البقرة٢ / ١٢٦

(١١)الكشاف١٧٤/١،والمحتسب١٠٦/١،والبحر٦١٧/١.

(١٢)الكشاف١٧٤/١.

(١٣) البيضاوي١٠٥/١.

(١٤) اتحاف فضلاء البشر ١٨٠،والبحر٦١٨/١،وشرح الشافية١٨٨/٣.

(١٥)البحر٦١٨/١،وشرح الشافية١٨٨/٣.

(١٦)والبحر٦١٧/١،وشرح الشافية١٩١/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بهم) [١٧]، والذي قاله سيبويه[١٨]: إنه هو الأكثر – يعني إدغام الطاء في الضاد دون العكس –....[١٩].

التحليل والدراسة:

حروف(ضم شفر) لا تدغم في مقاربها، ويدغم مقاربها فيها.

قال ابن يعيش :"وذلك لأن هذه الحروف فيها زيادة على مقاربها في الصوت، فإدغامها يؤدي إلى الإجحاف بها وإبطال ما لها من الفضل على مقاربها، فالميم فيها غنة ليست في الباء، فإذا أدغمت في الباء فأنت تقلبها إلى الباء وتستهلك ما فيها من زيادة الصوت والغنة – يعني في نحو : أكرم بكراً – وفي الشين تفش واسترخاء في الفم ليس في الجيم، وفضيلة الفاء تأفيف، والتأفيف هو الصوت الذي يخرج من الفم عقيب النطق بالفاء ليس في الباء – يعني في نحو : إعرف بكرا- وفي الراء تكرير ليس في اللام، وفي (الضاد) استطالة ليست لشئ من الحروف، فلم يدغموها في مقاربها شحا على أصواتها، لئلا تذهب وأدغم فيها مقاربها إذا لم يكن في ذلك نقص ولا إجحاف ..."[٢٠].

وما ذهب إليه الزمخشري وتبعه عليه البيضاوي سبقه إليه أبو الفتح بن جنى، وأبو جعفر النحاس.

قال ابن جنى :"ومن ذلك قراءة ابن محيصن :(ثم أطره) يدغم الضاد في الطاء، قال أبو الفتح، هذه لغة مرذولة، أعني: إدغام الضاد في الطاء، وذلك لما فيها من الامتداد والفشو، فإنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها ولا تدغم هي فيما يجاورها وهي : الشين، والضاد، والراء، والفاء، والميم، ويجمعها في اللفظ: ضم شفر، وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك وجمعها في قولهم :مشفر،

([١٧])اتحاف فضلاء البشر٤٥٨، وشرح الشافية١٨٨/٣

([١٨]) الكتاب٤٢١/٢

([١٩]) الحاشية٢٣٨/٢.

([٢٠]) شرح المفصل١٣٣/١٠-١٣٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال : لأنه قد حكى إدغام الضاء في الطاء في قولهم في :"اضطجع" : اطجع، ويروي: (فاضطجع) وهو الأكثر والأقيس ..." (٢١).

وقال في "سر الصناعة"(٢٢).

"وأعلم أن الضاد واحدة من خمسة أحرف يدغم فيهن ما قاربهن ولا يدغمن هن فيما يقاربهن، وهي: الراء، والشين، والضاد، والفاء، والميم، ويجمعها في اللفظ: ضم شفر، ومنهم من يخرج الضاد من هذه الخمسة، ويقول: قد أدغموا الضاد في الطاء في بعض اللغات، فقالوا في : اضطجع: اطجع، وهذه لغة شاذة ويجمع الأربعة الأحرف الباقية، فيقول هي :مشفر، والقول الأول هو الذي عليه العمل...".

وقال أبو جعفر النحاس: "وروى عن ابن محيصن أنه كان يدغم الضاد في الطاء، قال أبو جعفر : وذا لا يجوز، لأن في الضاد تفشياً فلا تدغم في شئ، ولكن يجوز أن تدغم الطاء فيها كما قالوا : (اضجع) و(فمن اضر)..." (٢٣).

فوجه الشذوذ والضعف عند أولئك أن إدغام الضاد في الطاء يجحف بالضاد، وينقص من فضيلتها، ويذهب صفتها وهي : الاستطالة لذا امتنع هذا الإدغام.

وظاهر كلام الشهاب الخفاجي يوحي أن إدغام الضاد في الطاء لغة غير مرذولة غير ضعيفة، ذلك أنه استدل بما روي عن أبي عمرو، حيث روي عنه:

- إدغام الضاد في الشين في قوله تعالى : (لبعض شأنهم).
- وإدغام الراء في اللام في قوله تعالى :(واغفر لي).
- وبما روي عن الكسائي من إدغام الفاء في الباء في قوله تعالى : "نخسف بهم".
- وبما روي عن أبي عمرو أيضا من إدغام الشين في السين في قوله تعالى :"ذي العرش سبيلا"، وكذا السين في الشين في قوله تعالى : "الرأس شيبا".

(٢١) المحتسب ١/١٠٦-١٠٧.
(٢٢) سر صناعة الإعراب ١/٢٦٦.
(٢٣) إعراب القرآن ١/٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكن قد يجاب عن هذا بأن المراد بالإدغام في ثلاث الآيات الأول : الإخفاء، كما في الرضى :"وحذاق أهل الأداء على أن المراد بالإدغام في مثله الإخفاء، وتعبيرهم له بلفظ الإدغام تجوز، لأن الإخفاء قريب من الإدغام، ولو كان ذلك إدغاما التقى ساكنان على حده في نحو : لبعض شأنهم ..." (٢٤).

قال أبو حيان :"وقد أدغمت الضاد في الذال في قوله تعالى :

(الأرض ذلولا) رواه اليزيدي عن أبي عمرو، وهو ضعيف، وفي الشين في قوله تعالى: (لبعض شأنهم) و (والأرض شيئا) وهو ضعيف أيضا ..، والبصريون يجيزون ذلك عن أبي عمرو وهو رأس من رؤوس البصريين.." (٢٥).

وقد يجاب عن استدلال الشهاب أيضا في الآيتين الأخريين بأن السين والشين من حروف التفشي والصوت فكأنهما من مخرج واحد، وإن تباعد مخرجاهما، ونحاة البصرة يمنعون إدغام الشين في السين والعكس(٢٦).

واستئناس الخفاجي بكلام سيبويه يفهم منه أن ظاهر كلام سيبويه أيضا أنها ست بلغة مرذولة، ذلك أن سيبويه قال "وقد قال بعضهم : مطجع في مضطجع، مضجع أكثر، وجاز مطجع وإن لم يجز في مصطبر مطبر، لأن الضاد ليست في السمع كالصاد"(٢٧).

يعني : أن الصفير الذي في الصاد أكثر في السمع من استطالة الضاد، فظاهر كلام سيبويه أنها ليست لغة مرذولة.

قال أبو حيان :"ألا ترى إلى نقله – يعني سيبويه – عن بعض العرب :مطجع، وإلى قوله :ومضجع أكثر، فيدل على أن : مطجعا كثير؟ وألا ترى إلى تعليله : وكون الضاد قلبت إلى الطاء وأدغمت ولم يفعل ذلك بالصاد، وإبداء الفرق بينهما؟

(٢٤) شرح شافية ابن الحاجب٣/١٨٨.
(٢٥) البحر ١/٦١٧-٦١٨.
(٢٦) شرح الشافية٣/١٩١.
(٢٧) الكتاب ٢/٤٢١-٤٢٢ بتصرف أبي حيان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا كله من كلام سيبويه يدل على الجواز ..." (٢٨).

فأبو حيان استنبط الجواز من كلام سيبويه نظراً إلى الفارق بين الحرفين الصاد، والطاء في الصفة، فالصاد صفتها الصفير، وهو أندى في السمع وأكثر وأوقع من صفة الضاد وهي (الاستطالة)، ولا يترتب على إدغام الضاد مثل ما يترتب على إدغام الصاد.

والأسلم أن يجعل الحكم بامتناع إدغام الضاد في الطاء حكماً أغلبياً لا كلياً، نظراً لما ورد في السماع، وإن كان القياس دونه، وكلام الزمخشري يوهم أن ذلك الامتناع بإجماع النحويين وليس كذلك.

لذا قال أبو حيان:

" وإنما تعرضت لإدغام هذه الحروف – أي التي ذكرناها مروية عن أبي عمرو والكسائي وغيرهما – فيما يجاورها، وذكر الخلاف فيها لئلا يتوهم من قول الزمخشري : لا تدغم فيما يجاورها، أنه لا يجوز ذلك بإجماع من النحويين، فأوردت هذا الخلاف فيه تنبيها على أن ذلك ليس بإجماع، إذ إطلاقه يدل على المنع البتة ..." (٢٩).

أما بخصوص أن أهل الأداء يطلقون الإدغام على الإخفاء – كما قرر الرضي– فيرده أبو حيان قائلا: "وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون يكون ذلك إخفاء لا إدغاماً، وذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا وما ضبطوا ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام ..وهذا لا ينبغي فإن لسان العرب محصوراً فيما نقله البصريون فقط"(٣٠).

(٢٨) البحر ٦١٧/١.
(٢٩)البحر ٦١٨/١.
(٣٠) البحر ٧٥٤/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني: معيار الرد لأسباب نحوية:

وقد يرد الشهاب القراءة بسب مخالفتها لقواعد العربية كرفضه حذف النون لأجل الأضافة والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور اختياراً.

قال تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ ﴾ [٣١]

جاء في قراءة الاعمش[٣٢]:﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ ﴾ بطرح النون ، قال ابو الفتح بن جني : (هذا من أبعد الشاذ، اعني حذف النون ها هنا ، وأمثل ما يقال فيه: أن يكون أراد : وما هم بضاري أحد ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ، وفيه شيء آخر وهو ان هناك أيضا (من) في (من أحد) غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور ، فكأنه قال: وما هم بضاري به أحد ، وفيه ما ذكرنا. [٣٣]

وقد ارتضي الزمخشري هذا التوجيه جملة فقال : " وقرأ الأعمش (وما هم بضاري) بطرح النون والإضافة إلي (أحد) ، والفصل بينهما بالظرف ، فإن قلت كيف يضاف إلي (أحد) وهو مجرور بمن ؟ قلت : جعل الجار جزءا من المجرور"[٣٤]

وتبعه البيضاوي – رحمه الله – علي ذلك [٣٥] ، فعاب عليه بعض الشراح [٣٦] هذا التوجيه قال الشهاب الخفاجي رافضاً هذا التوجيه ، إذ يقول بعد أن نقل كلام البيضاوي : " ما ذكره المصنف– رحمة الله – بعينه كلام أبن جني في المحتسب" – ثم تلا نص ابن جني الذي اوردناه قريبا واتبعه بقوله – نعم قال ابن جني هذا من أبعد الشواذ، وذلك أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف الذي هو (به) ثم

---

[٣١] البقرة٢ / ١٢٦

[٣٢] البحر ٥٣٣/١، و المحتسب " (١٠٣/١)،والمحرر الوجيز ٣٧٣/١.

(٣٣) " المحتسب " (١٠٣/١)

(٣٤) " الكشاف" (١٦٠/١)

(٣٥) " أنوار التنزيل " (٩٨/١)

(٣٦) " هو الشيخ سعد الدين التفتازاني كما ذكر الخفاجي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهل المضاف إليه هو الجار والمجرور جميعا، ولا يصح أن تكون (من) مقحمة لأن معنى الإضافة كاللام في(لا أبا له)، لأن هذه اضافة لفظية وليست بمعنى (من)"[٣٧].

التحليل والدراسة:

هذا الرفض من الشهاب جاء على أساس أن جمهور البصريين لا يسوغون الفصل بين المتضايفين اختيارا بالظرف لأنهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، خلافا للكوفيين وابن مالك ، فالفصل بينهما بالظرف سائغ في الاختيار نظما ونثرا[٣٨]

وابن جني الذي جعل هذا التوجيه لقراءة الأعمش على الفصل بين المتضافين أمثل توجيه هو نفسه الذي جعل الفصل بينهما من أقبح الفصول كما قال في " الخصائص " (٣٩) " وقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف .. وعلي الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما.." أ هـ.

أما القول : بان الحرف الجار جعل جزءا من المجرور فهو مردود ، لأن الخوف عامل مؤثر ،وجزء الشيء لا يؤثر فيه وقد أثر الحرف فيما بعده فبطل كونه جزءه ولهذا رجح الخفاجي توجيها آخر لهذه القراءة فقال: " فالأولي تخريجها علي ان نون الجمع تسقط في غير الإضافة كما في قوله" (٤٠) (من المنسرح)

"الحافظو عورة العشيرة لا .....يأتيهممن ورائهم وكف")[٤١]

---

[٣٧] حاشية الشهاب علي البيضاوي" (٢١٦/٢)

(٣٨) شرح المفصل١٩/٣،وشرح الكافية٢٩٣/١،وشرح التسهيل٢٧٢/٣-٢٧٨،وارتشاف الضرب١٨٤٢/٤،وأوضح المسالك١٠٦حلبي،وشرح ابن عقيل٨٢/٢.

(٣٩) " الخصائص " لابن جني (٣٩٢/٢)

(٤٠) " تخريج الشاهد:شطربيت تتمة:يأتيهم من ورائهم وكف.،ويروى(تطف)وقائله: عمرو بن لمرئ القيس الخورجي وقيل: قيس بن الحطيم،وقيل : الحارثبن ظالم المري، وقيل :رجل من الأنصار،وهو من شواهد :الكتاب٩٥/١،و المقتضب١٤٥/٤،والمحتسب٨٠/٢، وشرح التسهيل٧٣/١،و شرح المفصل١٢٤/٢،وشرح الأشموني٣٧١/٢،والخزانة١٨٨/٢،والهمع١٩١/١،وديوان قيس بن الحطيم١١٥.

[٤١] البيت من المنسرح وهو لقيس بن الحطيم ، وقيل غيرذلك، شرح الشموني١٣٥/٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما ذكره ابن مالك في " التسهيل "[٤٢] وهذا أقرب مما تكلفوه إذ جعل الجار جزءا والإضافة إلي الجار والمجرور مما لم يعهد مثله... أقرب من هذا كله أن يقال: إن فيه مضافا مقدرا لفظا ، ولذا ترك تنوينه لذكره بعده كقوله:

يأتيم تيم عدى في أحد الوجوه"[٤٣]

والشاهد : (الحافظو) حيث حذفت نون الجمع علي نية اثباتها مع اعمال (الحافظين) تحفيظا لطول الاسم بها، إذ صار ما بعد الاسم صلة له.

ويقصد الخفاجي بقوله: " نون الجمع تسقط في غير الاضافة" أي تحذف نون جمع التصحيح تخفيفا للضرورة كما ذكره النحاة وهو خاص بالشعر، لذا وصف النحاة قراءة الاعمش بالشذوذ ، قال ابن مالك : " وحكي ابن جني أيضا عن الأعمش "وما هم بضاري به من أحد" وهذا في غاية من الشذوذ .. ومثله لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار[٤٤]" .

وقد جمع أبو حيان خلاصة المناقشة في هذه القضية فقال: " وقرأ الجمهور في ﴿ بِضَآرِّينَ ﴾ بإثبات النون ، وقرأ الأعمش بحذفها ، وخرج ذلك علي وجهين أحدهما: أنها حذفت تخفيفا ، وأن كان اسم الفاعل في صلة الألف واللام.

والثاني : ان حذفها لأجل الإضافة إلي(أحد) ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو به .. وهذا اختيار الزمخشري ، ثم استشكل ذلك لأن (أحدا) مجرور بمن ، فكيف أن يعتقد فيه أنه مجرورا بالإضافة؟ فقال[٤٥] : فإن قلت كيف يضاف إلي (أحد) ، وهو مجرور بمن ؟ قلت: جعل الجار جزءا من المجرور. انتهي ، وهذا التخريج ليس بجيد ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجررو من ضرائر الشعر، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثم

---

[٤٢] شرح التسهيل ١/٧٣

[٤٣] حاشية الشهاب ٢/٢١٦-٢١٧.

[٤٤] شرح التسهيل ١/٧٣، والكتاب ١/٩٥، والمقتضب ٤/١٤٥-١٤٦، وشرح الكافية ٢/١٨٣، وارتشاف الضرب ٢/٥١٦-٥٦٨، وهمع الهوامع ١/١٩١-١٩٢.

[٤٥] الكشاف ١/١٦٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مضاف إليه، لأن مشغول بعامل جر فهو المؤثر فيه إلا الإضافة ، وأما جعل حرف الجر جزءا من المجرور فهذا ليس بشيء ، لأنه مؤثر فيه ، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء ، والأجود التخريج الأول، لأن له نظيرا في نظم العرب ونثرها ، فمن النثر .

قول العرب : قطا قطا ثنتا وبيضي مائتا،يريدون : ثنتان ومئتان" (٤٦)

وقد نقل أبو حيان كلام ابن مالك في تجويز الفصل بين المتضايفين في الارتشاف (٤٧) واعقد بذكر شواهده وأردف بذكر مذهب الكوفيين ،ولم يعقب علي ذلك بشيء فكأنه ارتضاه اخيرا، واكثر النحاة المتأخرين لا يجعلون هذا الفصل من قبيل الخاص بالضرورة كابن هشام (٤٨) وابن عقيل (٤٩) والمكودي (٥٠)، والأشموني (٥١) والسيوطي (٥٢) والأزهري (٥٣)

وأما قول الخفاجي في توجيه قراءة الأعمش: " إن فيه مضافا مقدرا لفظا ، ولذا ترك تنوينه لنكره بعده كقوله: يابَنِم تَيم عدي في أحد الوجوه"

فتوجيه يحتاج إلي نظر، لأن اغتفر الفصل في نحو" (يابَنِم تَيم عدي) لأن الفاصل بلفظ لمضاف ومعناه ، فكانه لا فصل(٥٤)

أضف إلي ذلك أن الفاصل منكور، والخفاجي قدره لفظا، والتقدير خلاف الاصل، فالأولي علي التوجيه الذي رجحه هو نفسه في قراءة الأعمش، وهو أن نون الجمع سقطت تخفيفا للضرورة.

---

(٤٦) البحر ١/٥٣٢-٥٣٣."
(٤٧) " ارتشاف الضرب٤/١٨٤٢-١٨٤٦.
(٤٨) " اوضح المسالك " ١٠٦ -١٠٧) ط الحلبي) ، (شرح التصريح علي التوضيح " (٥٧/٢)
(٤٩) " " شرح ابن عقيل " (٨٢/٢-٨٦)
(٥٠) شرح المكودي علي الالفية (ص : ١٠٨-١٠٩/ ط الحلبي) "
(٥١) شرح الأشموني " (٤١٦/٢-٤١٧)
(٥٢) " همع الهوامع٢/٥٢٣.
(٥٣) " شرح التصريح علي التوضيح " (٥٧/٢)
(٥٤) " تخريج النحاة لهذا المثال في(المقتضب٤/٢٧٧،وشرح المفصل٣/٢١،وشرح كافية ابن الحاجب١/٢٩٣،والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي٣٤٠،وقد أجاز المبرد في (تيم) الأول ثلاثة اوجه الأول: أن يَرفع الأول لِأَنَّهُ مُفرد وتنصب الثَّانِي لِأَنَّهُ مُضَاف .الثاني : النصب على أنه مضاف إلى عدي،وتيم الثاني مقحم للتوكيد وهذا مذهب سيبويه،الثالث:النصب على حذف المضاف إليه من تيم الأول استغناء بإضافة الثَّانِي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

(٣) قول الله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[٥٥] بفتح الميم قال الشهاب:(القراءة المشهورة بمن المكسورة الميم الجارّة ...)، وأمّا قراءة من بفتح الميم كالموصولة وهي قراءة زيد بن عليّ الشاذة فمشكلة لتوالي موصولين والصلة واحدةولا يصح أن يكون تأكيداً لأنّ المعنوي بألفاظ مخصوصة واللفظيّ بإعادة اللفظ بعينه ، وهذا خارج عنهما فخرجت كما قاله المصنف رحمه الله على إقحام الموصول الثّاني أي زيادته وأصل معنى الإقحام إدخال شيء في آخر بقيد كما مرّ كما أقحم الشاعر في قوله :

(يا تيم تيم عديّ لا أبا لكم)[٥٦]

فيما الثاني بين الأوّل وما أضيف إليه وأقحم لام الإضافة أيضاً بين المتضايفين في لا أبا لكم إلا أنّ المصنف رحمه الله ترك الثّاني مع ذكره في البيت وتصريح الزمخشري. به لأنه عند ابن الحاجب ليس مضافا واللام زائدة وأنما عومل معاملة المضاف وارتضاه المصنف رحمه الله لسلامته من التكلف ، وقيل على هذا التوجيه أنه غير سديد لأنّ الحرف لا يؤكد بدون إعادة ما اتصل به فالموصول أولى بذلك ، وخرج على أنّ من موصولة أو موصوفة وهي خبر مبتدأ مقدر فما بعده صلة أو صفة وهو مع المقدر صلة الموصول الأوّل والتقدير الذين هم من قبلكم ، والمراد بالتأكيد على تقديره الزيادة لأنّ الزيادة تفيد تقوية الكلام في كلامهم فلا يرد عليه ما قيل من أنه خارج عن قسمي التأكيد)[٥٧]

---

[٥٥] سورة البقرة٢/ ٢١

[٥٦] تمام البيت (لا يلقينكم في سوأة عمر) ، والبيت من البسيط لجرير الديوان٢١٩، والخزانة للبغدادي٢/٢٩٨، ١٠/١٩١.

[٥٧] الحاشية ٢/١٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التحليل والدراسة:

وجه الزمخشري قراءة زيد بن علي[٥٨] ﴿ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ) بفتح ميم (من) في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾

على أن (مَنْ) موصول أقحم بين الموصول الأول وهو(الذين)وصلته تأكيدا، وهي قراءة مشكلة.

قال جار الله : (وفي قراءة زيد بن علي (وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ) ، وهي قراءة مشكلة ووجهها على إشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدا ، كما أقحم جرير – في قوله : " ياتيم تيم عدي لا ابالكم " – تيما الثاني بين الأول، وما أضيف إليه ، وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في لا أبالك[٥٩]...)[٦٠]

والعجيب أن البيضاوي نقل هذا التقرير دون تعقيب[٦١] .. بينما رد أبو حيان هذا التخريج قائلا:

"وهذا التخريج الذي خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين ، زعم أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر في معناه مؤكد له ، لم يحتج الثاني إلي صلة نحو قول أبي الربيب وقيل عباد من الطويل:

من النفر اللائي الذين إذاهم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا)[٦٢]

فإذا وجوابها صلة اللائي ، ولا صلة للذين ، لأنه إنما أتي به للتأكيد ، قال أصحابنا : وهذا الذي ذهب إليه – أي الزمخشري – باطل ، لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته لأنها من كمالة ، وإذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل

---

(٥٨) "أنظر " الكشاف " (٨٦/١) ، " البحر المحيط" (١٥٤/١)

٥٩ لاأبا لك:أصل الكلام بحذف اللام،وكانوا يقولون لاأبالك ولاأبالكم بالإضافةعلى تقدير وجود اللام دون إقحامها،ولكنها ظهرت وأقحمت.

٦٠ الكشاف٨٦/١.

٦١ البيضاوي٥٤/١.

٦٢ البيت من الطويل لأبي عبادة بن طهفة، والخزانة٧٩/٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عليه لافتقاره إليه ، ولا يعيدونه وحده إلا في ضرورة ، فالأحرى أن يفعل مثل ذلك الموصول الذي الصلة بمنزله جزء منه ، وخرج اصحابنا البيت – أي الذي ذكره أبو حيان– علي أن الصلة للموصول الثاني وهو خبر مبتدأ محذوف ، ذلك المبتدأ والموصول في موضع الصلة للأول ، تقديره: من النقر اللائي هم الذين إذاهم، (قبلكم)، صلة(من) ، و(من) خبر مبتدأ محذوف ، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول ، وهو (الذين) ، التقدير : والذين هم من قبلكم .."

والشيخ الخفاجي أيضا لم يرتض هذا التخريج وتعقبه بقوله: –

" وأما قراءة (من) بفتح الميم كالموصولة ، وهي قراءة زيد بن علي الشاذة فمشكلة لتوالي موصولين والصلة واحدة، ولا يصح أن يكون تأكيدا، لأن المعنوي– يعني التأكيد المعنوي – بألفاظ مخصوصة واللفظي بإعادة اللفظ بعينه، وهذا خارج عنهما ..."[٦٣]

فعدم ارتضاء الشهاب لهذا التخريج راجع إلي خروج التأكيد هنا عن قسمي التوكيد المعروفين ، فالتوكيد المعنوي يكون بألفاظ معينة كنفس ، وعين ، وكل ، وجميع .. واللفظي يكون بتكرار المؤكد بلفظه ، وهذا الذي قرره الزمخشري خارج عن القسمين ، ثم تلا الخفاجي تقريره السابق بقوله:

وقيل علي هذا التوجيه – أي توجيهِ الزمخشري باقحام الموصول الثاني– إنه غير سديد ، لأن الحرف لا يؤكد إعادة ما اتصل به في الموصول أولي بذلك ، وخرج علي أن (من) موصوله أو موصوفه ، وهي خبر مبتدأ مقدر، فما بعده صلة أو صفة ، وهو مع المقدر صلة الموصول الأول ، والتقدير الذين هم من قبلكم "[٦٤]

ثم يوضح لنا الخفاجي مقصود الزمخشري من قوله : "أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدا" فيقول .

---

[٦٣] الحاشية٢/١٠.
[٦٤] الحاشية٢/١٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمراد بالتأكيد علي تقديره الزيادة ، لأن الزيادة تفيد تقوية الكلام في كلامهم ، فلا يرد علي ما قبل من أنه خارج عن قسمي التأكيد ، وقد اجاز بعض النحاة زيادة الاسماء، واجاز الكسائي أيضا زيادة (من) الموصولة ، وجعل منه قوله

" وكفي بنا فضلا علي من غيرنا"[٦٥]

فلا حاجة إلي أن يقال: إنه تأكيد لفظي ، فإنه يكون بعينه وبمرادفه فيرد عليه أن الموصول بدون صلته لا يفيد شيئا فكيف يؤكد .." (٦٦)

يريد الشهاب بهذا التقرير أن يقول : إن المراد بالتأكيد هنا الزيادة وليس ما اصطلح عليه النحاة في باب التوابع من التوكيد المعروف الذي ينقسم إلي لفظي ومعنوي ، وقوى ذلك استنادا إلي ما يجيز زيادة الاسماء – والموصول منها تحديدا نحو " من " – من النحاة.

وقوله : " فلا حاجة إلي ان يقال: إنه تأكيد لفظي " لأن التوكيد اللفظي قد يكون بإعادة اللفظ بعينه أو بموافقة معني كما قرر النحاة [٦٧] ، كتوكيد الضمير المستكن والبارز ، نحو : قم أنت وقمت أنا ، أو بموازنة – أي بموافقة في المعني والوزن نحو : هنيئا مريئا، وكتوكيد الفعل باسم الفعل، نحو: أسكت صه ، ونحوه.

فلو وجهت الآية علي التوكيد اللفظي لوقع مانع آخر – كما بين الشهاب– وهو أن الموصول الأول بدون صلته ، وهو بهذه الكيفية لا يفيد شيئا ، وتوكيد غير المفيد غير مفيد مثله.

---

[٦٥] تمام البيت (حب النبي محمد إيانا.والبيت من الكامل لحسان بن ثابت رضى الله عنه، واللسان (من ٤١٩/٣.

(٦٦) " حاشية الشهاب علي البيضاوي" (١٠/٢) ، " شرح كافية ابن الحاجب " للرضي (٣٣٣/١) ، " ارتشاف الضرب" (١٩٥٧/٤- ١٩٥٨) ، " همع الهوامع " (١٧٢/٣) ، " شرح الاشموني " (١١٩/٣- ١٢٢) ، " شرح التصريح علي التوضيح " (١٢٦/٢-١٢٧) ، " شرح المفصل، (٤١/٣)

(٦٧) " شرح التسهيل" لابن مالك (٣٠١/٣ – ٣٠٢)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث: معيار الرد لأسباب نحوية وصوتية :

(١) في قراءة إبراهيم بن أبي عبلة بإتباع اللام لضمة الدال قبلها في (الحمد لله)وبالعكس في قراءة الحسن البصري بكسر الدال إتباعا لكسر اللام بعدها[٦٨]

قال الشهاب[٦٩](باتباع الدال اللام وبالعكس فالأولى قراءة الحسن البصري والثانية قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، والاتباع إنما يكون في كلمة واحدة كقولهم منحدر الجبل ومغبرة تنزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين ، وأشف القراءتين أي أفضلهما قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى ، وعلل عنه المصنف رحمه الله لما فيه من الإشارة إلى أنّ القراءة تكون بالرأي)

التحليل والدراسة:

هذا الكلام منقول برمته من الكشاف للزمخشري[٧٠]،وكما فعل الزمخشري فعل الشهاب في ترجيح قراءة إبراهيم وذلك لأمرين كما يقول الإمام الألوسي " قراءة إبراهيم أسهل لأمرين أحدهما : أن إتباع الثاني للأول أيسر من العكس وإن ورد كما في مد وشد وأقبل وأدخل لأنه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي أن يكون السبب أسبق رتبة من المسبب وثانيهما : أن ضمة الدال إعراب وكسرة اللام بناء وحرمة الأعراب أقوى من حرمة البناء ،والقراءتان كما هو معلوم ضعيفتان سندا وهناك إجماع على الشذوذ فيهما ومردودتان نحواً وصوتاً لأن في الأولى إتباع حركة الإعراب لحركة البناء وفي تلك إلغاء للإعراب، وفي القراءة الثانية ضعف من الناحية الصوتية لإتباع لام الجر لحركة الإعراب في الحمد، مع أن لام الجر متصلة بما بعدها ومنفصلة عن الدال،ولذا قال ابن جني عن هاتين القراءتين"وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال[٧١] ، و إلى هذا المعنى أشار العكبري حيث قال(وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ الدَّالِ ؛ إِتْبَاعًا لِكَسْرَةِ اللَّامِ ؛ كَمَا قَالُوا : الْمِعِيرَةُ وَرِغِيفٌ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْآيَةِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِتْبَاعُ الْإِعْرَابِ الْبِنَاءَ ، وَفِي ذَلِكَ إِبْطَالٌ لِلْإِعْرَابِ)

وَيُقْرَأُ بِضَمِّ الدَّالِ وَاللَّامِ عَلَى إِتْبَاعِ اللَّامِ الدَّالَ ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا ، لِأَنَّ لَامَ الْجَرِّ مُتَّصِلٌ بِمَا بَعْدَهُ ، مُنْفَصِلٌ عَنِ الدَّالِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ الْمُفْرَدَةِ)[٧٢]

---

[٦٨] البحر ١٨/١،والمحتسب٣٧/١،وانظر التبيان٥/١،والنشر ٤٧/١، وإعراب القراءات الشواذ٨٧/١.

[٦٩] الحاشية ٨٨/١

[٧٠] الكشاف١١٣/١

[٧١] المحتسب٣٧/١،وإعراب القراءات الشواذ٨٧/١،٨٨،٨٩،وانظر روح المعاني٥٣/١

[٧٢] التبيان٥/١،وانظر القراءة ليست بالرأي والاجتهادفيه تفصيل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner